

## حكام باكستان يخضعون لصندوق النقد الدولي

### لصالح الخطط الاستعمارية والشركات والدائنين على حساب الناس

قدّم وزير الدولة لشؤون الإيرادات، حماد أزهر، في الحادي عشر من حزيران/يونيو ٢٠١٩، الميزانية الوطنية والتي كانت بمثابة الضرب بالطريق على رؤوس الناس. وفي الوقت الذي تباطأ فيه الاقتصاد بسبب الآثار الخانقة للضرائب الثقيلة، فإن مجلس الإيرادات الفيدرالي (FBR) لديه هدف ضريبي قدره ٥٥٠٠ مليار روبيه لعام ٢٠٢٠-٢٠١٩، وهو ما يمثل زيادةً هائلةً بنسبة ٣٣٪ في جميع الضرائب، في سعيه المتھور للموافقة على الأداة الاستعمارية، صندوق النقد الدولي، للإفراج عن الدفعة الأولى من القرض القائم البالغ ٦ مليارات دولار (حوالى ٩٠٠ مليار روبيه)، وقد رفع الحكم الضرائب إلى مستويات عالية جداً للحيلولة دون الانهيار الاقتصادي، وعلى الرغم من فرض الضرائب الرأسمالية القمعية، مثل ضريبة المبيعات العامة وضريبة الدخل، فإن الحكومة لا تأخذ في الاعتبار الفقر والعنّت التي يواجهها الناس.

إن الحكم الدين لا يرون بأساساً في فرض الضريبة حتى على الفقراء والمساكين من الذين تُدفع لهم الزكاة! وعلاوةً على ذلك، فهم يفرضون الضرائب الباهظة على الناس كما لو أنها واجب على الناس ومصدر فخر لهم، وبها يكسر الحكم ظهور الناس وهم يعانون من الفقر أصلاً، رغم أن الإسلام أجاز فقط جني الإيرادات من الأغبياء، من خلال الزكاة على عروض التجارة، والخروج على الأراضي الزراعية. ويفرض حكام باكستان الضريبة القمعية على الناس، ويسليون الناس أموالهم ومدخراتهم دون خجل من الله تعالى ورسوله ﷺ، وهو ما يوقعهم في المعصية والتعرض للعذاب يوم القيمة، قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ» رواه مسلم.

بينما يدعى حكام باكستان ببنائهم لنموذج دولة المدينة المنورة، فإنهم يضغطون على الناس بفرض الضرائب عليهم، على الرغم من أن ديننا الحنيف يضمّ جنی عائداتٍ وفيرة لخزينة الدولة من مؤسسات الدولة كبيرة الحجم ومن الطاقة والمعادن. وتتضمن الخلافة القائمة قريباً بإذن الله، جنی إيراداتٍ وفيرة للدولة من خلال هيمنتها على الصناعات الثقيلة، ومن خلال نظام الشركات التي وردت في سنة رسول الله ﷺ من مثل شركات المضاربة والعنان، التي تحد بشكلي طبيعي من حجم رأس المال المتاح للقطاع الخاص. إن الخلافة هي التي تست pemض إتفاق العائدات المتولدة من قطاع الطاقة والمعادن على جميع الناس، بدلاً من الاستفادة منها من عدد قليل من المستثمرين من خلال خصخصتها، فقد أوجب الشرع أن تكون من الملكية العامة، وذلك على سنة رسول الله ﷺ التي أثبتت أنها ملكية عامة، قال رسول الله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثِ الْمَاءِ وَالْكَلَّا وَالنَّارِ» أحمد.

علاوةً على ذلك، فإنه في الوقت الذي زادت فيه الدولة الهندوسية من عدائها في ظل حكم مودي، يتم الاحتفاظ بميزانية الدفاع ثابتة عند حد ١١٥٠ مليار روبيه، على الرغم من التضخم الكبير نتيجة سعر صرف الروبية، وهو ما يعني خفضاً في ميزانية الدفاع، وبالتالي، فإن النظام يضغط على الناس وعلى قواهم المسلحة، في الوقت الذي تكون فيه الخطط الأمريكية لباكستان هي لإفساح المجال للهيمنة الإقليمية الهندية من خلال "التطبيع" معها، على الرغم من أن الله سبحانه

وتعالى أوجب على المسلمين الحرص الشديد على قدرهم العسكرية، لردع الأعداء من أي إيداعٍ أو سوء نيةٍ، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْدُوا لَهُم مَا اسْتَطَعْتُم مِّنْ فُؤَادٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوُّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾.

وبينما يضغطُ الحكمُ الآثمُ على المسلمين في باكستان بفرضِ الضرائبِ ويحرمونَ قواهمُ المسلحة من الدعمِ اللازمِ، فإنه يلتزمونَ بإنفاقِ ٤ ٢٨٩١ مليار روبية على الدفعتِ الروبية، والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقَى مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ \* فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾.

وخدمةً أخرى يقدمها حكامُ باكستان للمستعمرِينَ، من خلال دفاعِ النظامِ المستميٍ عن سياسةِ صندوقِ النقدِ الدوليِ المتمثلةِ في تسهيلِ الملكيةِ الأجنبيةِ لمواردِ باكستانِ ومؤسساتِ القطاعِ العامِ، مما يعززُ من قبضةِ الشركاتِ الاستعماريةِ على الاقتصادِ المحليِ، ويجعلُ الدولةَ أكثرَ اعتماداً على القروضِ والضرائبِ. ولتحفييفِ عملياتِ الشراءِ من قبلِ الشركاتِ الاستعماريةِ، طلبَ النظامُ من صندوقِ النقدِ الدوليِ تخفيضَ سعرِ صرفِ الروبية، فزادت القوةُ الشرائيةُ للعملةِ الأجنبيةِ في الاقتصادِ المحليِ، على الرغمِ من أنَّ ضعفَ الروبيةِ أطلقَ العنانَ للتضخمِ الكبيرِ محلياً. ولتحقيقِ أقصى قدرٍ من الأرباحِ للشركاتِ الاستعماريةِ، فرضَ صندوقِ النقدِ الدوليِ على النظامِ تقديمَ تنازلاتٍ ضريبيةٍ لها. وهذهِ هي حقيقةُ زيادةِ الاستثمارِ الأجنبيِ المباشرِ (FDI)، وهو تزايدُ في السيطرةِ الاستعماريةِ على إنتاجنا ومواردنَا.

## أيها المسلمون في باكستان، البلد الطيب!

في خضمِ خضوعِه لصندوقِ النقدِ الدوليِ، يضغطُ النظامُ علينا بفرضِ الضرائبِ ويهملُ العنايةَ بقواتنا المسلحةِ وقتَ عدوانِ العدوِ علينا، بحيثُ يأخذُ الدائنوُن الاستعماريُون مدفوعاتِهم من الرياحِ، ويمكنُ للشركاتِ الاستعماريةِ استغلالِ البنيةِ التحتيةِ والمواردِ في باكستانِ، ويحيكُ المستعمِرُ المكائدَ لباكستانِ، بتقدِيمِ خطٍ للهيمنةِ الإقليميةِ للدولةِ الهندوسيةِ. وعلى الرغمِ من أنَّ باكستانَ تنعمُ بمواردٍ وفيَّةٍ ومتنوَّعةٍ، بالإضافةِ إلى وفرةِ في اليَدِ العاملةِ، ومع ذلكَ فإننا نغرقُ بالفقرِ بسببِ سياساتِ حكامنا الذينَ رفضوا الحكمَ بما أنزلَ الله تعالى، قالَ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ \* جَهَنَّمَ يَصْلُوْنَهَا وَيُسْسَقُ الْقَرَارُ﴾. فهلَ بقيَ شيءٌ مخفِيٌ أو ظاهرٌ معْرُوفٌ أنَّه لا يوجدُ أملٌ في النظامِ الاقتصاديِ الاستعماريِ الحاليِ؟! ألمَ يحنِ الوقتُ لإنهاءِ الحلقةِ المفرغةِ لتدميرِ الاقتصادِ الباكستانيِّ، من خلالِ استعادةِ الحكمِ بما أنزلَ الله تعالى، الخلافة على منهاجِ النبوةِ؟!

حزب التحرير

الحادي عشر من شهر شوال ١٤٤٠ هـ

ولاية باكستان

١٢ حزيران / يونيو ٢٠١٩ م